من وسائل التيسير اللغوي في كتب تنقية اللغة

د. مختار درقاوي

- الملخص:

لاشك أنّ تحقيق التنمية اللغوية على غرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية أضحى أمرا ضروريا ومطلبا ملحّا يجب أن تتكاثف الجهود الفردية والجماعية لتدبيره وأن تسعى الهيئات الحكومية الرسمية لتفعيله، ذلك أنّ الواقع الذي نعيشه اليوم يفرض علينا أنّ نساير المستجدات ونواكب التحوّل الحضاري الذي تشهده الأمم الأخرى، ويفرض علينا أيضا في سياق التواصل أن نحدث تغييرات لغوية محدّدة ترفع الغبن على المثقف العربي كي ينفتح أمامه أفق التبليغ والإبداع بلغته الأم. وإن كنّا نؤمن بأنّ ما ذُكر آنفا يجب أن يستظل بمظلة المجامع اللغوية والمكاتب الموزعة على تراب الوطن العربي، إلّا أنّ قنوات الاقتراح تظل مفتوحة لتشمل جهود الأفراد. على أن يكون –في الأخير- تفعيل الاقتراح وإنزاله في الواقع من مهام المجامع والمكاتب بالتنسيق مع الحكومات العربية. ومن أهم القضايا التي تدخل في إطار التنمية اللغوية:

× الاهتمام بقضية تعريب المصطلحات وألفاظ الحضارة.
× قضية بناء المعجمات المتخصصة والعامة والتاريخية.
× قضية التعايش اللغوي.
× قضية التيسير اللغوي.

واسترعى انتباهي من جملة القضايا المشار إليها القضية الأخيرة التي تعدّ مطلبا ضروريا اليومَ ينبغي أن يكاشف وأن تتضافر جهود الأفراد والمؤسسات لتحقيقه -وإن كانت المجامع اللغوية قد قطعت شوطا في هذا المطاف اللغوي إلا أن هناك أشواطا أخرى لم تقطع بعد- على أن يكون المنطلق دائما أنّ الطريق الذي يخدم اللغة العربية في وضعنا الراهن هو طريق من درسوا ومحَصوا ويسروا وتسامحوا وقبِلوا من هذا التغيير ما اطمأنوا إليه ولم يروا في استعماله بأسا ولا خروجا عن مألوف المنهج العربي في بناء اللغة.

وهذا الوعي في الحقيقة تمثّله عدد من علمائنا في التراث؛ وأقصد العلماء الذين اشتغلوا على حقل التصحيح اللغوي أو تنقية اللغة، كابن مكّي الصّقلي، فإنّه أفرد في كتابه "تثقيف وتلقيح الجنان" بابا في "ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر"، وكرضي الدين بن الحنبلي في كتابه "بحر العوام فيما أصاب فيه العوام"، ويوسف المغربي في كتابه "رفع الإصر عن كلام أهل مصر"، وابن أبي السرور في مختصر رفع الإصر الذي سمّاه "القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب"، وشوقي ضيف في كتابه "تيسيرات لغوية"، وإبراهيم السامرائي في "معجم ودراسة في العربية المعاصرة"، ومحمد المبارك في "فقه اللغة وخصائص العربية"، وخليل بنيان الحسون في مؤلَّفه: "التصحيح اللغوي والكلام المباح"، وأحمد مختار عمر وفريق العمل معه في "معجم الصواب اللغوي".

وعليه نروم تقديم ورقة بحثية نبرز فيها الوسائل اللغوية التي يستند إليها لتحقيق التيسير اللغوي لقبول الكثير من الاستعمالات التي درج عدد من اللغويين المعاصرين على جعلها في مدرج الخطأ اللغوي، ومن تلك الوسائل أو الخصائص نذكر: التضمين، والمجاز.

- نص البحث:

تجنح الكثير من الدراسات الحديثة إلى التأكيد على ضرورة تحقيق التنمية اللغوية على شاكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية المقصودة ليست مجرّد

تغيير تدريجي يحدث وفقا للأنماط التقليدية؛ ولكنها عملية مجتمعية واعية هادفة إلى إيجاد التحولات المنشودة، وتسعى دائما إلى إحداث تغييرات لغوية محددة ترفع الغبن وتفي بمتطلبات العصر. وأمر هذه المَهمة موكول إلى المجالس والمجامع اللغوية والهيئات الموزّعة على تراب الوطن العربي، كل واحد يلعب دورا أساسيا يحاول من خلاله أن يساير الواقع والمستجدات١، فبجانب الاهتمام بقضية المصطلحات وألفاظ الحضارة، والمعجمات، وأصول اللغة نجد عناية بالغة بمسألة التعايش اللغوي، كما نجد اهتماما بسبل وآليات تحقيقه، ولعل أهم سبيل يفي بتحقيق هذا المطلب الملح سلوك طريق التيسير باعتماد وتأكيد فكرة التسامح .

والتسامح مقصد مهم من مقاصد الدين واللغة، وأصل اشتقاقه في السياق اللغوي "يدلّ على ذلك فهو يطلق ويراد به السلاسة والسهولة"٢، وكلاهما هدف للغة والدين معا. والمتأمل في مدونات التصحيح اللغوي التي سلكت طريق التيسير -لا التشديد- قديما يدرك دون أدنى شك أن أصحابها أرادوا التسهيل والتيسير والسلاسة، ونذكر من هؤلاء ابن مكّي الصّقلي، فإنّه أفرد في كتابه "تثقيف وتلقيح الجنان" بابا في "ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر"٣، من ذلك قولهم -أي العامة- معَوَّج، أنكره الأصمعي وهو جائز، يقال: مُعْوَج ،وقيل مِعْوَجّ بكسر الميم ومعَوَّج أجازه أكثر العلماء، وأنشدوا في ذلك قول الشَّمَاخ ابن ضرار:٤

... كخُوط الخيزُران المعَوَّج

وقال الآخر:

ولي فرس للحلْم بالحلْم مُلجَم
ولي فرسٌ للجَهل مُسْرَجُ
فمَنْ رَامَ تقويمي فإني مُقَوَّم
ومن رام تَعْويجي فإنّي مُعَوَّج

وقد بيّن ابن مكّي بلسان المقال في موضع من مقدمته منهجَه في الكتاب، فقال: "... ونبّهت على جواز ما أنكر قوم جوازه، وإن كان غيره أفصح منه؛ لأنّ إنكار الجائز غلط"٥. ومن الذين سلكوا هذا الطريق رضي الدين بن الحنبلي في كتابه "بحر العوام فيما أصاب فيه العوام"، ويوسف المغربي في كتابه "رفع الإصر عن كلام أهل مصر"، وابن أبي السرور في مختصر رفع الإصر الذي سمّاه "القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب"٦. ويظهر جليا من العناوين أنّ هناك دعوة وخطوة مهمة نحو التيسير والتسهيل وتحقيق التسامح.

وسار جمع من المحدثين على الدرب ذاته الذي سار عليه أهل التيسير في التراث ورأوا ضرورة فتح الباب والتوسّع في تصحيح وتصويب كل ما يمكن تخريجه بوجه من الوجوه، سواء بالرجوع إلى المادة الحية أو المعجمات المسحية أو باستخدام جملة من الأقيسة، التي قبلها القدماء، أو أقرّها مجمع، أو باجتهاد خاص، وفتحوا باب الاستشهاد ليشمل أعلام العصر، فنجدهم يعوّلون على طه حسين، والعقاد، ومحمود تيمور، وتوفيق الحكيم، وأبي القاسم الشابي، وميخائيل نعيمة، والطيب الصالح، وغيرهم، كما نجد أسماء لكتاب عاشوا بعد عصر الاستشهاد مثل ابن طفيل، وابن خلدون، وإخوان الصفا، وابن رشد، وابن جنّي٧.

وعليه فقد تنبّه وتفطّن علماؤنا إلى أنّ الطريق الذي يخدم اللغة العربية في وضعنا الراهن ليس طريق المتشددين الذين عُرفوا بشدّتهم في المحافظة على اللغة، و"غلوا في ذلك غلوّا كبيرا، فلم يصدروا في ذلك عن فقه صريح للعربية، ولا فهم واع لحياتها وقواعد نحوها، فوقفوا عند نصوص المعاجم لا عند نظام اللغة، ووراء الشواهد دون القواعد، فحرّموا حلالا، ومنعوا مباحا"٨، بل طريق من درسوا ومحَصوا ويسروا وتسامحوا وقبِلوا من هذا التغيير ما اطمأنوا إليه ولم يروا في استعماله بأسا ولا خروجا عن مألوف المنهج العربي في بناء اللغة٩.

ولعله يجزئ في التدليل على طبيعة الخلاف بين المنهجين المتشدد والميسّر أن نقول:إنّ منشأ الخلاف بينهما مردّه في الحقيقة عدم التمييز،بين ما هو خطأ وانحراف، وما هو توليد وتجديد وتطوّر، "فالخطأ تبديل يخالف خصائص اللغة وسنن نموها وناموس حياتها وقواعد فطرتها ويخلّ بنظامها، في حين التجديد والتطوّر تبديل وإحداث يجري وفقا لسننها وينساق مع فطرتها وينقاد لقواعدها، ويوافق روحها وخصائصها"١٠.

والمنهجان -المتشدد والميسّر أشار إليهما في ميراث الحضارة أبو حاتم السجستاني (٢٥٥هـ) في معرض حديثه عن طريقة الأصمعي وأبي زيد